عدد 17- جوان 2002، ص.215-224

نحو نظام عالمي جديد

ملخص

يعيش العالم تغييرات عديدة في العلاقات الدولية تسعى من خلالها الدول المهيمنة على الساحة الدولية وضع ترتيبات جديدة لنظام عالمي جديد يهدف إلى تحقيق السلم الدائم و الأمن الجماعي و الرفاه الاقتصادي لجميع دول العالم. يتطرق هذا المقال إلى الآليات المستعلمة لتحقيق هذه الأهداف و معرفة مكانة دول العالم الثالث و العالم العربي على الخصوص ضمن هذا النظام.

د/ عبد الكريم كيبش
كلية الحقوق
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

يشهد العالم حاليا تغيرات تكاد تكون جدرية في العلاقات الدولية، تهدف إلى وضع قواعد جديدة للنظام الدولي. تتعلق بشروط حفظ الأمن و السلم الدوليين و كذلك إعادة النظر في قواعد التجارة الدولية. بحيث يكون السلم دائما و الأمن جماعي في ظل تكاثف الجهود الدولية لحل النزاعات في إطار الأمم المتحدة أو ما يعرف" بالشرعية الدولية".

و إذا كان من خلال هذه التغيرات يهدف إلى تحقيق الإستقرار الدولي فإن حرية التبادلات التجارية الدةلية تسعى إلى تحقيق العدالة و الرفاه الإقتصادي في العالم. إلا أن التطورات التي نتجت عن هذا النظام تجعلنا نتسائل عن إمكانية تحقيق هذه الأهداف.

نحاول في هذا المقال التطرق إلى معالم النظام الدولي الجديد و ما هي العلاقات التي سوف يطرحها و إنعكاساتها على العلاقات الدولية خاصة العالم الثالث و العالم العربي.

Abstract

We are experiencing a drastic change in international relations; in international Trade, international economic relations, the prevail of democracy as a political system and a new concept for international security. This will lead us towards a new world order. This paper will focus on these new regulations in the international system and the place of the third world countries and the Arab world in this new system.

بداية ظهور ملامح النظام العالمي الجديد:

لقد صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش في هيلسنكي سنة 1990، صحبة

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2002.

الرئيس السابق للإتحاد السوفياتي ميخايل غورباتشاف. " إننا نضع حجر الأساس لنظام دولي أكثر سلما " (1) و في مناسبة أخرى يقول أمام الكونغرس الأمريكي. " إننا نعمل على بناء نظام دولي جديد لبداية فجر لحقبة جديدة، متحررة من التهديد بالرعب و أقوى في البحث عن العدالة أي نظام آمن و عادل ". (2)

هذه التصريحات المتتالية لرؤساء أكبر قوتين عالميتين ، الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي، هي التي بدأت تحدد المعالم الرئيسة لهذا النظام، حيث بدأ التعاون يحل محل المنافسة و الصراع بين القوتين.

بالإضافة إلى ذلك فإن النظام الدولي الجديد كما يراه، بوش، يسمح لكل دول العالم من الشمال أو الجنوب بالتطور و التقدم و الحياة المنسجمة. هذا من خلال إيجاد نظام بديل للعلاقات الإقتصادية الدولية يعتمد على التحرير الكامل للتجارة الدولية، و وضع نظام دولي عسكري كفيل بتحقيق تآلف أو تحالف قوى ضد أي إعتداء مهما كان.

الآن وقد مرت عدة سنوات تقريبا على هذه التصريحات، بدأت ملامح النظام العالمي الجديد تتشكل بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تزعم العالم وتكيف العلاقات الدولية وفق منظورها الخاص.

إن القضاء على الخطر الشيوعي الذي كان يهدد "الأمن القومي الأمريكي" جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحول إلى تحقيق أهداف أخرى تكرس من خلالها تفوقها الاستراتيجي وتعزز مكانتها الدولية الأكبر قوة في العالم.

فالطروحات التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي "سابقا" والتي جعلت الإسلام في أهم الاهتمامات الأمريكية بصفته يمثل الخطر الجديد على الولايات المتحدة الأمريكية[1]، أصبحت هاجس السياسة الخارجية خاصة بعد وصول بوش الأصغر إلى الحكم، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على العموم تحاول في خطابها السياسي الرسمي أن تفرق بين الإسلام والإرهاب، إلا أن الاعتداء الأخير على واشنطن ونيويورك غير سياستها نحو العالم الإسلامي وخاصة الإرهاب الدولي. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت أن تؤمن لنفسها الوصول إلى منابع النفط في الخليج. فإن الحرب ضد أفغانستان بحجة القضاء على حركة طالبان سوف تمهد لها الاستحواذ على منطقة آسيا التي كانت دائما تعتبر ذات أهمية قصوى للولايات المتحدة الأميركية إستراتيجيا و اليوم أكثر من أي وقت مضى لتتمكن من بسط نفوذها في منطقة تمثل الآن خطرا على زعامة الولايات المتحدة خاصة بعد أن أصبحت باكستان والهند دولتان نوويتان إحتد بينهما النزاع على منطقة الكشمير. كما تحاول إيران و هي دولة إسلامية أخرى أن تصبح دولة نووية بالإضافة إلى الصين التي قد تعرقل مصالح الولايات المتحدة في المنطقة لذلك فإن وضع هذه الدول تحت حماية أميريكا يجعلها تسيطر على منطقة هامة من القارة الأسيوية و تكمل الترتيبات التي تضعها الولايات المتحدة بشأن النظام الدولي الجديد.

الآن و قد مرت عشر سنوات على بداية طرح فكرة نظام دولي جديد يمكن أن

[1] سائيل هانتغتون، المنهج الحضاري.

نتسائل إلى أي مدى وفق هذا النظام في تحقيق الأهداف النبيلة التي يطمح إليها و التي سطرها بوش الأب و يكملها بوش الإبن للإجابة على ذلك طرحنا عدة تساؤلات:

- ما هي إمكانية تحقيق الاستقرار و السلم في النظام الدولي الجديد ؟
- الى أي مدى تحقق التطور الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية المنشودة ؟
- ما مكانة دول العالم الثالث و العلم العربي بصفة خاصة في هذا النظام الدولي الجديد ؟

1 ـ تعريف النظام الدولي

النظام الدولي " هو مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة التي تتعامل مع بعضها البعض بصفة مستمرة و منتظمة " (3) إن هذا التعريف يجعلنا نفهم خصائص سلوكات الوحدات السياسية إتجاه بعضها البعض و كذلك تفسير التغييرات الكبرى التي تحدث في أنماط التفاعلات الدولية.

هذا إذا إفترضنا أن الوحدات السياسية المستقلة (الدولة الحديثة) هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، الإفتراض الذي يمكن تجاوزه إلى أنماط أخرى من التفاعلات. يرى فريق من المفكرين أن النظام الدولي يمثل " أنماط التفاعلات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد " (4) و قد يكون " النظام الدولي تعبير عن شبكة التفاعلات بين وحدات المجتمع الدولي من خلال منظور التغيرو التكيف الناتج عن هذا التفاعل " (5) و هذا التعريف أشمل لأنه لايحدد القواعد التي تحدد النظام الدولي. من هنا نلاحظ أن هناك متغيرات أساسية تحدد نظام الدولي من بينها:

- أن يكون النظام محدد جغرافيا و زمنيا وقيميا، أي أنه يمثل مجموعة من الظوابط التي لايمكن تجاوزها و التي بدونها يتأثر النظام الدولي.
- يجب أن نحدد العلاقات الخاصة بين الفواعل السياسية التي تشكل النظام الدولي.
- يجب تحديد بنية النظام الدولي، أي الكيفة التي وفقها تتم عملية القوة و التأثير داخل النظام الدولي.
- كل نظام دولي يحدد بالأشكال التي تحدد الإتصالات الديبلوماسية، التجارة الدولية أو النزاعات الدولية.
- يجب تحديد القواعد التي تسير العلاقات الدولية في النظام الدولي.

من خلال هذه المعطيات يتضح :

- إن كل نظام دولي جديد يقوم على أشلاء نظام دولي بعد تكرر فيه بالرغم من ذلك مجموعة من العناصر المستقلة للنظام السابق منها.
- أن كل نظام دولي تسبقه حرب أو حروب رئيسية.

أن كل نظام دولي يفرز مجموعة من الدول التي تعتبر الأطراف الأكثر فاعلية فيه و إعادة توزيع القوة و التأثير داخل النظام.

أن كل نظام دولي يرغب في إقامة توازن للقوة و إعادة الأمور إلى الوضع الذي

يعتبره طبيعيا.
- إن كل نظام دولي ينتج ميكانيزمات و آليات جديدة تساهم في العمل على إرساء قواعد السلم و الأمن الدوليين[2].

من هذا المنطلق يمكن تحليل المعطيات الجديدة في العلاقات الدولية. إن الواقع الدولي الراهن _ خاصة بعد أزمة الخليج، يفترض حل المنازاعات الدولية بالطرق السلمية أو عن طريق إستعمال العنف المنظم " القوة الشرعية " إذا تطلب الواقع الدولي ذلك بتكاثف الجهود و تجميع الإمكانيات الدولية لحل أزمة معينة مثل ماحدث مع العراق (6). في 1991 و ما يحدث الآن بعد عشر سنوات مع أفغنستان بعد التفجير الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا في نيويورك و واشنطن و الذي يبين أن النظام العالمي الجديد بدأ يكتمل و تفضح ملامحه مع الوقت. كما يحدد مراكز القوة و التأثير في هذا النظام المبني على سيطرة دولة واحدة (أي مركز القوة) على العلاقات الدولية و ما يترتب على ذلك من إعادة هيكلة النظام الدولي وفقا لمعطيات استراتيجية و عسكرية و اقتصادية تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى ثم حلفاؤها[3] بالدرجة الثانية، بينما تهمش القوى الأخرى خاصة منها الصاعدة و فيها العالم الإسلامي و العربي الذي أصبح مرتبط ارتباطا وثيقا بالارهاب الدولي، الذي حل محل الايديولوجية الشيوعية كعامل أساسي ليحدد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية التي تسعى إلى جلب التأييد الدولي في عملية ضرب أفغانستان (القضاء على حركة طالبان و التي تأوي أسامة بن لادن) وهذا مايسميه البعض بالأمن الجماعي، (7) collective security، فالأمن اليوم أصبح ينظر إليه جماعيا و أي مساس بأمن دولة خاصة الحليفة يعتبر مساس بأمن الجماعة الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن التغييرات الجارية و المتعلقة بالتجارة الدولية خاصة بعد تغيير GATTبالمنظمة العالمية للتجارة OMC أحدثت تطورا كبيرا في العلاقات الإقتصادية الدولية، و قلصت من دور الدولة و فسحت المجال لمنظمات دولية لتلعب دورا أكثر إيجابية على ماكانت عليه في السابق، كالمنظمات المصرفية و الشركات العابرة للقارات، إلخ.

إن هذه التغييرات تشكل التوجه الحالي للنظام الدولي الجديد و الذي تسعى الدول الكبرى لتحقيقه أو لفرضه لتحقيق الإنسجام و العدالة و الرفاه الإقتصادي، و الإستقرار السياسي في العالم من خلال التأكيد على اللبيرالية كنهج إقتصادي و الديمقراطية كنظام سياسي و إحترام حقوق الإنسان و الحريات الفردية و تعبر عن طموحات شعوب العالم أجمع. و لكن مامكانة الدول الضعيفة و خاصة العربية من هذا التغيير الذي يحدث في العلاقات الدولية و هل يؤدي فعلا هذا النظام الدولي الجديد إلى نظام أكثر سلما و أكثر إنسجاما أم قد يخلق على العكس نظاما أكثر فوضى من ذي قبل؟ (8).

---

[2] غضبان مبروك . النظام الدولي الجديد بين طموح أمريكي لقيادة العالم و تحيدث الاستعمار الحديث. مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية جامعة باتنة عدد 1 (1994) ص. 105.
[3] دول أوروبا الغربية.

النظام العالمي الجديد و تأثيره على العالم الثالث و العالم العربي بصفة خاصة

يشهد العالم تطورا مستمرا في التكنولوجيا و إستعمالاتها المختلفة، و هذا له تأثير كبير على العلاقات الإقتصادية الدولية إذ قد يساهم هذا التطور في مساعدة البلدان العربية بصفة خاصة و بلدان العالم الثالث بصفة عامة، و قد يؤدي على العكس إلى التأثير سلبا على تنميتها و يخلق لها متاعب سواء من جراء التسلح أو التكاليف العالية التي لاتستطيع هذه الدول تحملها في الحصول على هذه التكنولوجيا مما يؤثر على إقتصادياتها.

إذ بينما يعيش العالم عملية إندماج كلي في النظام الإقتصادي الدولي خاصة بعد التحولات التي عرفتها أوروبا الشرقية و الإتحاد السوفياتي و حتى في أمريكا اللآتينية، فإن العالم العربي يعيش تدهورا إقتصاديا و تخلفا إجتماعيا و عدم إستقرار سياسي، يفسر لصالح العالم المصنع من جراء الإستنزاف المتواصل لمواردها الطبيعية و المالية كما تتعمق الفجوة بين مستويات التطور في المجموعتين.

إن التغيير الذي يحدث في النظام الدولي، قد يؤدي كما تريده الولايات المتحدة الأمريكية، إلى القضاء على مشكلة السباق نحو التسلح خاصة بين الدول القوية، التي تحاول إرساء قواعد جديدة للعلاقات الدولية بعيدة عن التهديد و التلويح بإستعمال القوة و العنف لحل النزاعات الدولية و التدخل في شؤون الدول بحجة التفوق و التفاوت الدولي. أما العلاقات الإقتصادية فإنها مازالت إلى حد بعيد رهينة المصالح الإقتصادية للدول الكبرى التي تهيمن على التجارة الدولية.

هذه الوضعية سوف تخلق وضع مأساوي جديد في العالم الثالث و خاصة في بعض البلدان العربية.فإذا نظرنا إلى التغيرات الجسيمة التي تحدث في الأنظمة الاقتصادية العربية خاصة بلدان المغرب العربي، نلاحظ تدهور القدرة الشرائية لأفراد المجتمع الواحد " بعد تدهور العملات المحلية و ضعف المتبادلات التجارية و تفاقم المديونية و تطبيق قواعد النظام الاقتصادي الحر.

إن الجديد في هذا النظام الدولي هو زوال الثنائية القطبية الممثلة في الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية لتحل محلها ثنائية جديدة تمثل دول العالم الثالث و العالم المصنع، أي مبنية على الإقتصاد. تتصف الأقطاب الجديدة بصفات منتاقضة تماما، أكثر من التناقضات السابقة، فالقطب الأول غني، ثري و متقدم و متطور، أما القطب الثاني " الجنوب " متخلف و فقير، لأن الإتجاه الدولي الراهن المتمثل في تدويل الإقتصاد و إدماج إقتصاديات الدول التي كانت تتبع نمط إشتراكي أو إقتصاد التخطيط المركزي، لم يغير النتيجة السابقة التي تؤكد غناء الشمال المتعاظم و فقر الجنوب المتفاقم (9) كما أن هذه الفجوة سوف تزداد إتساعا في المستقبل لأن غناء الأول يتم على حساب فقر الثاني و هذه السببية و الحتمية لايمكن تغييرها إلا إذا تغير الواقع الدولي و تغيرت معه السياسة الإقتصادية التي تتبعها الدول الصناعية الكبرى، لتنظر إلى مصالح دول الجنوب بعين العدل و المساواة. لذلك فإن هذه التبادلات اللامتكافئة لاتخدم مصالح الدول العربية بل سوف تخلق أو تكرس تبعية المحيط للمركز (10)، نتيجة تردي الأوضاع الإقتصادية لهذه البلدان.

النظام الدولي الجديد و الواقع السياسي و الإقتصادي العربي:

يمثل الواقع الدولي الآن يمثل شرعية الإيديولوجية الغربية المرتبطة بالديمقراطية السياسية، ويؤكد وجود علاقة دائرية بين السوق الحرة و التنمية و الديمقراطية. لأن اقتصاد السوق يفترض خلق التنمية التي بدورها تخلق الأوضاع السياسية و الاجتماعية و التي (بدورها) تساهم في إستقرار البلاد. غير أن عدم إحترام مبدأ التعددية يجعل العملية غير ممكنة. فالتطور (التنمية) و التبادلات التجارية المتساوية و الحرية أصبحت المعالم التي ينطلق منها النظام العالمي الجديد، وهي متغيرات لم يسبق لها تاريخيا أن إجتمعت لولا سقوط الشيوعية (11).

هذه القيم المسيطرة الآن فرضت في إطار إيديولوجي و تكنولوجي مميز في غياب بديل عام (للديمقراطية و اقتصاد السوق)، و عراقيل تقنية لنشرها في العالم (12).

فالنظام الدولي الجديد إذا يجد نفسه حاملا لرسالة عالمية تضع معالم الشمولية. جعلت التغيرات العميقة في الإقتصاد من إشتراكي إلى ليبرالي تم بسرعة فائقة أدهشت المجتمع الدولي، مما أدى بحكام دول العالم و شعوبها يتقاسمون نفس الطموحات و يعتقدون أن المشاكل الدولية أصبحت متشابهة كما أن البحث عن حلول لها يتطلب تجنيد جهود الجميع.كما أن المطالبة بالحكم أو الأنظمة المدنية أصبح مطلب دولي في الشرق و في الجنوب حتى و إن كانت هذه المفاهيم تطبيقاتها مختلفة و قبولها متفاوت (13).

إن هذه الفرضيات ليست دائما صحيحة كما أنها غير مؤكدة في العديد من الحالات المتعلقة بتطور الشعوب. فإذا رجعنا إلى دراسة تاريخ بعض الأمم نلاحظ أن اليابان خرج عن هذه القاعدة فالتطور الإقتصادي و التكنولوجي الذي حدث في اليابان سبق بوقت كبير جدا التطور السياسي و العصرنة التي هي كذلك سبقت التطور الثقافي الذي يشهده هذا البلد حاليا.

كما أن النجاح الإقتصادي للدول الجديدة في آسيا يرجع أكثر إلى التلاحم الإجتماعي و الخضوع السياسي الذي أخذ بعين الإعتبار الرهانات الإقتصادية و ليس التعددية السياسية و التطور السياسي بوجه عام.

بالإضافة إلى هذا فإذا حللنا النجاح الإقتصادي الذي حققته ثلاثة بلدان في الجنوب في السنوات الأخيرة مثل (تركيا - الشيلي - تايلاندا) نلاحظ أن ذلك راجع أكثر لأنظمتها الشمولية و ليس إلى الديمقراطية. هل يمكن أن نفترض بأن الشمولية أحسن نظام من الديمقراطية لأنها ساهمت في تطور هذه البلدان، أم أنها كذلك ليست قاعدة عامة.

فالفرضية الجديدة في النظام الدولي ليست صحيحة بل على العكس نلاحظ الآن أن التطورات السريعة التي حدثت في النظام الدولي لم تفسح المجال و الوقت الكافي لدول العالم الثالث لتتكيف مع المعطيات الجديدة المتعلقة بالحرية الإقتصادية والسياسية، دون الذهاب إلى القول بأن هذه المبادئ ليست سليمة و إنما المشكل يكمن في مدى قابلية هذه الدول لتطبيقها على نفس الشاكلة إذا أقتضى الأمر ذلك.

إن أبرز المشكلات السياسية التي تواجه أنظمة العالم الثالث بصفة عامة و العالم العربي بصفة خاصة تتجلى في غياب هذا العامل الهام ألا و هي الديمقراطية بالمفهوم الغربي و ليس الديمقراطية الشكلية التي تسيطر فيها البيروقراطية و تمثل فيها الإدارة حيز هام في إتخاذ القرار السياسي و تنفيذه، و كذا الديكتاتورية و الأنظمة البوليسية على مقاليد الحكم.

هذا يؤدي إلى كبح التطور السياسي و التحرر الفكري و الإبداع الفني و تحرير الإرادة العامة للأمم، وجعلها تتحكم في مصيرها و تسيير شؤونها، عن طريق تنظيم العمل السياسي المتمثل في السلطة و المعارضة الحقيقية.

بالإضافة إلى التخلف الإجتماعي الذي تعيشه هذه البلدان من جراء الفقر العام للمجتمع و التناقضات الطبقية المبنية على التمايز القائم في مستويات المعيشة و في علاقات الإنتاج الغير العادلة (14).

ولحل هذه الإشكالية، يتطلب على دول العالم الثالث أن تحاول تغيير أنظمتها السياسية فعليا و ليس شكليا بما يتطابق مع طموحات شعوبها و ليس بما يمليه عليها النظام الدولي أي المؤثرات الخارجية. لقد أثبتت التجربة السابقة أن استيراد الأنظمة الجاهزة مثل التكنولوجيا الجاهزة لا تساعد و لا تساهم في تطور هذه البلدان و إنما تجعلها تابعة و خاضعة ليس فقط تكنولوجيا بل أيضا إيديولوجيا و هذا الأمر أخطر و أعمق. لأن الأهداف السياسية المتمثلة في إحترام حقوق الإنسان و حرية الصحافة و النشر و التعبير عن الرأي و تطبيق التعددية السياسية ليست مظاهر يمكن التحكم فيها و لا ضمانها عن طريق التفاعلات الدولية الجديدة بل يجب أن تكون محل إقناع داخل النظام ذاته و إلا فإنها ستفشل كما فشلت التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. و يرى البعض أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا إنسانيا موحدا و حازما إزاء أي دولة تتجاوز هذه المبادئ (15). و ذلك عن طريق الضغط على الأنظمة السياسية المحلية لتطبيق هذه المبادئ ومساعدة التغيرات السياسية التي تسعى إلى تحقيقها شعوب بلدان العالم الثالث و كبح المحاولات التي تريد عرقلة هذا التغير و إتخاذ المجتمع الدولي إجراءات جريئة في ذلك (16).

إلا أننا على عكس ذلك نلاحظ أن ما تحاول شعوب بلدان العالم الثالث تحقيقه من تغيير جذري في أوضاعها الإقتصادية و ظروف حياتها الإجتماعية و السياسية و علاقاتها الدولية، و إرساء أسس جديدة تعتمد التكافؤ النسبي المتطور في علاقاتها الدولية مع الدول المتطورة تصطدم في الوقت ذاته بمقاومة حقيقية من طرف هذه الدول و الإحتكارات العالمية التي تهيمن على التبادلات التجارية و تتحكم في الإقتصاد الدولي.

و بالتالي فإن أي محاولة لتغيير العلاقات الإقتصادية الدولية و إقامة نظام إقتصادي دولي جديد يراعي ظروف الدول الفقيرة و الضعيفة يبقى مجرد حلم من الصعب تطبيقه حتى في ظل السعي لتحقيق نظام عالمي جديد مبني على الأخلاق الدولية و ليس على القوة و السيطرة.

إن التغيير السياسي الذي يطالب به دعاة النظام الدولي الجديد و المبني على تطبيق الأفكار الديمقراطية و إحترام الحقوق الفردية و الجماعية بشتى أنواعها يؤدي كذلك إلى تغيير الأنظمة الإقتصادية خاصة تلك التي تتبع نمط تنمية مختلف على الأنماط الدولية السائدة مثل النظام الليبرالي، فهل هذا معنى أن هذه الحقبة من التاريخ ستشهد نهاية النمط الإقتصادي المبني على الإيديولوحية الإشتراكية بدون رجعة.

إن الدعوة إلى تحرير المبادرة الفردية و تحرير الإقتصاد من التأثيرات الإيديولوجية في أوروبا الشرقية، و التقهقر الذي وصلت إليه هذه الدول و منها دول العالم الثالث مقارنة بالتطور الإقتصادي و الرفاه الإجتماعي الذي وصلت إليه الدول المتطورة خاصة منها الدول السبع الكبرى، يؤكد فرضية تفوق النمط الرأسمالي على نظيره الإشتراكي. لذلك فالنظام العالمي الجديد يهدف إلى تغيير هذه الوضعية حتى تلحق هذه الدول بالنظام الإقتصادي العالمي، الذي يؤدي إلى تحسين الأداء الإقتصادي في هذه الدول. إلا أن إدماج هذه الإقتصاديات في الإقتصاد العالمي يساهم في إعادة الحياة إلى إقتصاد الدول العظمى التي تعرف حاليا إنكماش إقتصادي كبير. لهذا إن القول بأن تحرير الإقتصاد الدولي من التأثير الإيديولوجي لايؤدي حتما إلى تطور الدول الفقيرة بقدر ماينعش إقتصاد الدول المصنعة عن طريق فسح مجالات واسعة للإستثمار المشروط و كذلك لتسويق منتجاتها تبعا للقواعد الدولية الجديدة للتجارة.

إن تدويل الإقتصاد إذا قد يحرر إقتصاديات بعض الدول في العالم و لكنه لايؤدي بالضرورة إلى التنمية الإقتصادية المرجوة، و إنما يخلق تفاوتات طبقية جديدة في هذه الدول، بتكوين طبقة كامبراطورية خاضعة و تابعة للبرجوازية الإحتكارية، لإرتباط مصالح الأولى بالدولة الأم، و تسعى لزيادة ثروتها و نفوذها على حساب إمكانيات الدولة و على حساب الطبقات الشعبية الأخرى.

هذا يؤدي حتما ليس إلى إعادة النظر في هيكلة التجارة الدولية و جعلها أكثر عدالة كما يراه البعض بل إلى تعميق الفجوات بين أبناء الوطن الواحد، و هذا لايؤدي إلى الرفاه الإقتصادي، بل إلى زيادة فقر السواد الأعظم من الشعب و تكريس اللامساواة في التبادلات الدولية على المستويين الدولي و الداخلي، و تقنين التبعية الإقتصادية.

أما بالنسبة للاستقرار الاجتماعي، فإن عدم قدرة الدولة على حل المشاكل الإقتصادية المتفاقمة قد يؤدي إلى أزمات سياسية و عدم إستقرار إجتماعي. والمناداة إذا بنظام دولي جديد لا يعني تحقيق العدالة الإقتصادية، و لايعني القضاء على الصراعات و المنافسات الدولية، إنما تبقى المصالح العليا لهذه الدول هي التي تحرك سلوكاتها الدولية و لا تخضع في هذا إلى الأخلاق و مبادئ العدالة و التسامح في كل نظام دولي تفاوتي، بل على القوة و التأثير المتبادل، و من هنا فإن أي طموح لتغيير الواقع الدولي إلى الأحسن ليخدم مصالح الضعفاء يبقى مجرد حلم صعب تحقيقه في ظل المعطيات الدولية الراهنة.

الخـاتمة

يبدو أن النظام العالمي الجديد و التغيرات التي سوف تحدث في العلاقات الدولية لن تؤدي إلى تغيير جذري في موازين القوى الاقتصادية و العسكرية لصالح دول العالم الثالث، إذ أن التحولات الجديدة لا تمنح دورا هاما لدول العالم الثالث يمكنه من عملية التأثير في هذه العلاقات مادامت الأوضاع الداخلية ذاتها داخل هذه الأنظمة لم تتغير حتى تسمح لها بتكوين أنظمة منسجمة و متلاحمة سياسيا و اقتصاديا يمكن أن تستقل في اتخاذ القرار.

و بما أن ذلك لم يحدث فإن تغيير بنية النظام الدولي لايأخذ بعين الإعتبار الطموحات الأساسية لهذه البلدان إلا إذا تمكنت هذه الأخيرة من فرض نفسها و شاركت في هذا التغيير و ذلك عن طريق:

(1) دعم التغيير الذي يجب أن يحدث على مستوى المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة حتى يكون لهذه الدول دور فعال داخل هذه المؤسسات.

(2) تحقيق الأمن و السلم الدوليين بين هذه الدول و داخلها و كذلك القضاء على بؤر التوتر الجهوية و المحلية التي تستنزف إمكانيات هذه الدول و تبقيها تابعة من حيث الحصول على الأسلحة و الإعانات الإقتصادية.

(3) التأكيد على فكرة الأمن الجماعي التي تخدم مصالح شعوب العالم الثالث و ليس مساعدة الدول الكبرى في أن تكون الدركي الجديد في تسيير و مراقبة النظام على حساب دول العالم الثالث.

(4) تغيير وجه التعاملات و التبادلات التجارية اللامتكافئة بين الشمال و الجنوب بصفة حقيقية تضمن تطور إقتصاديات هذه البلدان و تساهم فعلا في إدماجها إقتصاديا في النظام الإقتصادي العالمي.

(5) تعميق و تقوية الإئتلاف الدولي بين دول العالم الثالث لتقوية عملية التأثير و الحصول على أكثر تنازلات دولية ممكنة.

الهوامش

1. Time, 20 / 08 /1990.
2. Le Monde 13 / 09 /1990.
3. Maurice East :The international system perspective and foreign policy , " in Maurice A. East , Salmor and C.F Hermann, Eds., why nations act? (Beverly Hills : Sage Publication), (1978) p 145.
1. د. وليد عبد الحي. النظام الدولي الجديد و أثره على الوطن العربي : مجلة العلاقات الدولية ـ 1994.
5. See : TIM HAMES; "Searching for the new world order the Clinton administration and foreign policy in 1993", Int – Relations review : 1994, pp. 109-126.
6. Marcel Duval, "Sécurité collective et crise internationale, Revue d'histoire Diplomatique, oct. 1993 pp. 77-98.
7. Mark T. Clark, "The future of Clinton's foreign and defense policy: Multilateral security; comparative strategy", vol. 13, 1994.

8. د. عبد المنعم سعيد : العرب و مستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987 ص 238.

9. أنظر في هذا الأساس سمير آمين، مابعد الرأسمالية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) 1988 ص.ص.11 - 15.

10. Zaki L'Aidi, "Sens et puissance dans le système international", dans Zaki L'Aidi, "l'ordre mondial relâché : sens et puissance après la guerre froide", Presse de la fondation national des sciences politiques, Paris, 1982, p.27.

11. ibid. p. 39.

12. Michel Camou, "Le Maghreb face aux mutations internationales", Communication au colloque pour la traduction, l'établissement des textes et les études, Carthage, Beit el Hikma, mai 1990, p.12.

13. أنظر كاظم حبيب حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث و إتجاهات التغير المنشود فيها: رأي للمناقشة : المستقبل العربي. العدد 146 أبريل 1991 ص.ص 18 - 19.

14. كاظم حبيب المرجع السابق ص 35.

15. أنظر ـ كاظم حبيب نفس المرجع ص 36 - 37.

16. نفس المرجع ص 37. □